الأنباء
الخميس 20 أبريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

ضمن حزمة من المقترحات لمعالجة القضية الإسكانية

عمر الطبطبائي يقترح وضع ضوابط للإيجارات بالقطاع الخاص تشرف على تطبيقها «السكنية»

عمر الطبطبائي

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن تقديمه وعدد من النواب حزمة من الاقتراحات بقوانين لمعالجة القضية الإسكانية ووضع ضوابط لإيجارات السكن الخاص.

وقال الطبطبائي إن مشكلة الإسكان خلقت مشاكل اجتماعية واقتصادية وأصبح الشباب الكويتي يعزف عن الزواج وزادت حالات الطلاق وأغلب معاشات المواطنين تضيع على الإيجارات.

وبين انه وعدد من النواب تقدموا باقتراح بقانون لتأمين الإيجارات في القطاع الخاص لتكون ضمن مسؤوليات المؤسسة العامة للرعاية السكنية بحكم اختصاصها، لتعمل على تحديد ضوابط لقيم الإيجارات، ونحن بدورنا سنراقبها.

وشدد على ان السكن حاجة أساسية وكما أن الحكومة تراقب أسعار السلع الأساسية فعليها أيضا أن تراقب الإيجارات، مبينا ان المقترح يقتصر على القطاع الخاص ولا يشمل الاستثماري والتجاري.

وأوضح أن القيمة الإيجارية للسكن في الكويت أصبحت الأعلى في العالم، وهذا الأمر رفع قيمة المنازل بشكل يفوق قدرة المواطنين على امتلاك السكن، وأدى الى التركيز على الاستثمار في القطاع الخاص.

وكشف الطبطبائي من جهة أخرى عن تقديمه اقتراحا بقانون لتأسيس هيئة التخطيط العمراني تختص بتنظيم الأراضي إداريا ووضع الخطط المستقبلية للمشاريع الإسكانية ومنع التعارض ما بين الأراضي السكنية والمملوكة للوزارات أو التي تمنح لمشاريع المواطنين.

كما أعلن عن تقديمه وعدد من النواب اقتراحا بقانون بصفة الاستعجال بشأن تجارة العقار، كاشفا عن إعداد حل للأزمة الإسكانية بإنشاء مدينة جديدة تتضمن الخدمات جميع لجذب وتشجيع المواطن على السكن فيها. وأشار الى انه تم تحديد موقع هذه المدينة على الخريطة وسيتم الكشف عن تفاصيلها في الجلسة الخاصة، مطالبا النواب والحكومة بدعم هذه المقترحات والتجاوب معها باعتبارها خطوة لحل الأزمة الإسكانية.

ترسله الحكومة إلى اللجنة الأولمبية لرفع الإيقاف

«الشباب»: اتفاق نيابي ـ حكومي على صيغة نهائية لتعديل قانون الرياضة

أحمد نبيل الفضل

توصلت لجنة شؤون الشباب والرياضة البرلمانية بالتوافق مع الحكومة إلى صيغة نهائية لتعديل قانون الرياضة بما يحقق رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة اليوم، إن اللجنة ناقشت 6 اقتراحات نيابية ومشروع بقانون محال من الحكومة تتعلق بتعديل القوانين الرياضية، وتوصلنا إلى نص نهائي بالتوافق مع الحكومة، ولم تتبق إلا بعض التعديلات في المصطلحات سننتهي منها بالاتفاق.

وبين أنه تم الاتفاق على أن يتم إرسال نسخة إلى اللجنة الأولمبية عن القانون المعدل قبل إحالته إلى مجلس الأمة، معتقدا أن النص لا توجد فيه أي مشاكل، وخصوصا أننا نعرف المواد التي كانت اللجنة الأولمبية تعترض عليها، ولذلك عملنا ما يتوافق مع المواثيق الأولمبية، وكذلك لا يتعارض مع دستورنا وقوانيننا المحلية.

وأكد أن الحكومة هي التي سترسل اللجنة الأولمبية، وإذا وافقت اللجنة الأولمبية فإننا كمجلس نكون أنهينا الجزء الخاص بنا، وتبقى مسألة إسقاط القضايا أو تجميدها وعودة مجالس إدارات الأندية قرارها بيد الحكومة.

وأوضح أننا لسنا ضد عودة مجالس الإدارات من خلال الانتخابات أو بأي إجراء قانوني آخر نتوافق عليه، ولكن أي قرار مخالف للقانون فسنتصدى له.

وشرح أن كل المقترحات التي ناقشتها اللجنة اليوم والمشروع الحكومي تتعلق برفع الإيقاف عن النشاط الرياضي وبعض التطوير، مبينا أن النقاش الجدي لتطوير الرياضة الكويتية وهو الهدف الذي تأسست من أجله اللجنة سيبدأ في الاجتماع المقبل. وأعرب عن أمله في يتحقق الهدف الرئيسي وهو رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي في المجلس المقبلة أو الجلسة التي تليها.

الصالح يطالب بزيادة سنوية للمعاشات لموازاة التضخم

خليل الصالح

القانون يسعى إلى ضمان توفير الحياة الكريمة للعاملين بالدولة وللأسر المتعففة

قدم النائب خليل الصالح اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية لزيادة المعاشات سنويا وفقا لزيادة معدل التضخم.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

(مادة أولى): يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص التالي: «تزاد المعاشات التقاعدية زيادة سنوية اعتبارا من تاريخ 1ـ1ـ 2018 وذلك وفقا لزيادة معدلات التضخم».

(مادة ثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كلا فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بتاريخ 1 يناير 2018.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يأتي:

انه في العام 1976 صدر الامر الاميري رقم 61 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وذلك لتحقيق الغايات والاهداف التي نص عليها الدستور في المادة 11 منه والتي تنص على ان تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية.

وسعى القانون المشار اليه الى ضمان توفير الحياة الكريمة للعاملين بالدولة وللأسر المتعففة التي تواجه مسؤوليات الحياة الصعبة.

وفي العام 2001 صدر القانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، إذ نصت المادة 9 منه على زيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتبارا من اول الشهر التالي لسريان ذلك القانون بواقع 20 دينارا شهريا ثم عدلت ذات المادة بموجب المادة 11 من القانون رقم 9 لسنة 2011 بشأن تعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الاميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 والمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1992 بنظام التأمين التكميلي، والقانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية وذلك بزيادة المعاشات التقاعدية بواقع 30 دينارا شهريا كل ثلاث سنوات.

ورغم هذه التعديلات التي سعت لتحسين المعاش التقاعدي وزيادته الا انها لم تستطع مواكبة التصاعد المطرد في مستويات المعيشة وتكلفة الخدمات وجنون الاسعار، فضلا عن ان المتقاعدين بعد خروجهم من الخدمة الفعلية تتدنى دخولهم ورواتبهم ويحتاجون للكثير من الموارد المالية للصرف على اسرهم خصوصا من لديهم ابناء لم يبلغوا سن العمل وحملوا المسؤولية عن آبائهم وامهاتهم، الامر الذي يهدد قوام المجتمع وانتشار التفكك الاسري في سن التقاعد وتغيير مصائر الكثير من ابنائهم بسبب ضيق اليد وقلة العوائد المالية لهذه الاسر، الامر الذي اقتضى التقدم بهذا الاقتراح، الذي يشمل المتقاعدين كافة في المؤسسة.

وينص الاقتراح بقانون في مادته الاولى على ان يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص التالي: تزداد المعاشات التقاعدية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون زيادة سنوية ابتداء من 1 يناير 2018 بواقع زيادة معدل التضخم، بحيث تكون نسبة زيادة المعاش التقاعدي ذات نسبة معدل التضخم، فإذا كان معدل التضخم 5٪ تزداد المعاشات بالنسبة ذاتها.

ونصت المادة الثانية على ان يبدأ العمل به ـ أي زيادة المعاشات التقاعدية ـ اعتبارا من 1 يناير 2018.

منذ أكتوبر 2016 حتى تاريخ السؤال

الموزري يطالب ببيان جميع التعيينات في الوظائف القيادية والإشرافية بـ «الأوقاف»

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا برلمانيا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري حول التعيينات في الوظائف القيادية والإشرافية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات التابعة لها منذ 10 ديسمبر 2016 حتى تاريخ تسلم السؤال.

وطالب بموافاته بالآتي:

1 ـ بيان جميع التعيينات في الوظائف القيادية والإشرافية التي تمت في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات التي تشرف عليها الوزارة من تاريخ 2016/12/10 حتى تاريخ تسلم هذا السؤال على أن يشمل البيان ما يأتي:

أ ـ أسماء جميع المتقدمين لتلك الوظائف القيادية والإشرافية وسيرتهم الذاتية المتضمنة المؤهلات الدراسية والخبرة.

ب ـ أسماء من تم تعيينهم بتلك الوظائف وسيرتهم الذاتية وقرار التعيين.

ج ـ الآلية والإجراءات المتبعة التي تمت لإصدار تلك القرارات وصورة من محاضر الاجتماعات التي تم من خلالها اصدار تلك القرارات.

د ـ بيان جميع التظلمات المقدمة إلى الوزارة حول هذه القرارات إن وجدت ونسخة منها، وتزويدي بنسخة من جميع المستندات المتعلقة بتلك القرارات.

2 ـ بيان جميع قرارات الندب والتكليف والنقل التي تمت في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات التي تشرف عليها الوزارة وذلك من تاريخ 2016/12/10 حتى تاريخ تسلم هذا السؤال على أن يشمل البيان ما يأتي:

أ ـ أسماء جميع من صدر بهم قرار ندب او تكليف او نقل وسيرتهم الذاتية المتضمنة المؤهلات الدراسية والخبرة.

ب ـ صورة من محاضر الاجتماعات التي تم فيها اصدار تلك القرارات.

ج ـ الآلية والإجراءات المتبعة التي تمت لإصدار تلك القرارات، وتزويدي بنسخة من جميع المستندات المتعلقة بتلك القرارات.

المطيري يسأل عن مخالفات في عقود شركة نفط الخليج

ماجد مساعد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق حول مخالفات في عقود أبرمتها شركة نفط الخليج، لإيجار سيارات للإدارة العليا وفي إنشاء المقر الرئيس للشركة وفي تعيين أحد الموظفين غير الكويتيين.

ونص السؤال على ما يأتي:

أولا: قامت الشركة الكويتية لنفط الخليج بالتحقيق الإداري بالمخالفة على عقد سيارات للإدارة العليا وعليه يرجى تزويدي بالآتي:

1ـ صورة من العقد محل التحقيق المذكور.

2ـ من قام بطلب واختبار نوع السيارات الواقع عليها المخالفة ومن قام باعتماد العقد في كل مراحلة؟ مع تزويدي بنسخة وأسماء ومسميات من قام باعتماد طرح المناقصة والمرافقات من بداية طرح المناقصة إلى اعتماد العقد بما فيها موافقة اللجنة الداخلية للمناقصات في مؤسسة البترول بشكل نهائي.

3ـ ما نوع السيارة محل المخالفة؟ هل لايزال أحد مسؤولي الشركة يستخدم النوع المخالف ذاته؟ ولماذا الاستمرار بالمخالفة؟ ومن المسؤول؟ مع تزويدي باسمه ومسماه عن سبب استمرارية المخالفة؟ وما مسمى هذا المسؤول واسمه؟ وهل تم التحقيق معه باستمراره بالمخالفة؟

4ـ ما القيمة الإيجارية للسيارة محل المخالفة وقت المخالفة في العقد؟ ما القيمة الإيجارية للسيارة بحوزة أحد مسؤولي الشركة حاليا؟ مع تزويدي بنسخة من العقد المتضمن سيارة المسؤول حاليا وجميع السيارات المستأجرة للإدارة العليا حسب العقد أو خارجه.

5ـ هل تم صرف سيارة لرئيس مجلس الإدارة أو لأعضاء مجلس الإدارة؟ وما السند والتكلفة المالية؟ وهل نظراؤهم في الشركات الأخرى الزميلة لهم الميزة ذاتها؟ مع تزويدي بكل ما يتعلق ويثبت ما سبق.

6ـ ما التهم الموجهة لمن تم معهم التحقيق بخصوص عقد السيارات؟ وما العقوبات؟ مع تزويدي بنسخة من التحقيق والعقوبة.

7ـ إذا كانت هناك شبهة اعتداء على المال العام، هل تمت إحالتهم لنيابة الأموال العامة؟ مع تبيان السبب والمستندات جميع الدالة على ذلك.

8ـ ما مسميات من تم التحقيق معهم؟ وهل تم ذكر أسماء في التحقيق لم يتم استدعاؤهم؟ مع توضيح من هم، وما سبب عدم استدعائهم؟

ثانيا: نمى إلى علمي قيام شركة نفط الكويت بإنهاء عقد وافد هندي يعمل في وظيفة مستشار في الإدارة القانونية ومن ثم تعيينه في اليوم ذاته بعقد آخر وراتب آخر أعلى ومميزات أخرى، وعليه يرجى تزويدي بالتالي:

1ـ من قام بإنهاء العقد ومن ثم اعادة تعيينه في عقد آخر؟ .

ASIYA
INVESTMENTS
Your Gateway to Asia

تذكير لحضور
اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة اسيا كابيتال الاستثمارية دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة ١٢ ظهراً يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/٤/٢٦ وذلك في المقر الرئيسي للهيئة العامة للصناعة (جنوب السرة) منطقة الوزارات، القاعة الرئيسة (١) لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مكتب الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شارع الخليج-برج احمد-الدور الخامس، وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركةالمذكورة.

للاستفسار الرجاء الاتصال على هاتف: ٢٢٤٦٤٥٦٥-٢٢٤٦٤٥٨٥

مجلس الادارة

info@asiyainvestments.com ● asiyainvestments.com

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي
الدخيل والتويجري الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

منيرة فهد عثمان التويجري

أرملة/ مشاري عبدالكريم الدخيل

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون